أثر ترسيخ السيادة اليمنية على المياه الإقليمية في تحديد مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر

دراسة تحليلية استشرافية

ماجد بن أحمد الوشلي

الملخص

تكمن أهمية هذا البحث انطلاقًا من أهمية موضوع ترسيخ السيادة اليمنية للمياه الإقليمية في البحر الأحمر والبحر العربي، وخصوصا في ظل هذه المرحلة المهمة التي تستدعي البحث والدراسة العلمية لأثر هذا الترسيخ ودوره في تحديد مسار خارطة دول البحر الأحمر.

ويهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: بيان مفهوم السيادة وشروط تحقيقها، وتشخيص أهم الدلالات والأبعاد الأمنية والاستراتيجية لمعركة البحر الأحمر، وبيان مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر، وتوضيح السيناريوهات المحتملة والمتوقعة الناجمة عن ذلك وإظهار دور اليمن وموقعه على المستويين الرسمي والشعبي في معركة البحر الأحمر ومساندة الشعب الفلسطيني.

واتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي القائم على التحليل والاستقراء، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن السيادة هي السلسلة العليا والمطلقة التي تنفرد بها الدولة وحدودها، وهي تفرض وجود دولة حرة مستقلة تمارس سلطتها على أرضها، ولها مجموعة من الشروط اللازمة لتحقيقها، وأن اليمن بذلك يمتلك دورًا هامًا في تحديد مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر من خلال مواقفه التي تظهر على المستوى الرسمي والشعبي، نظرًا لموقعه الاستراتيجي الهام، وإن الموقف اليمني السياسي والعسكري والشعبي انطلق من خلال مجموعة من المنطلقات والمبررات التي من أهمها الموقف الديني والأخلاقي والإنساني.

الكلمات المفتاحية: السيادة-اليمنية-الخارطة-البحر الأحمر

The Impact of Establishing Yemeni Sovereignty over Territorial Water in Determining the Course of the New Map of the Red Sea Countries:

"An analytical and prospective study"

Majed bin Ahmed Al-Washli

Abstract

The importance of this research lies in the importance of the issue of consolidating Yemeni sovereignty over the territorial water in the Red Sea and the Arabian Sea, especially in light of this important stage that requires a scientific study of the impact of this consolidation and its role in determining the path of the map of the Red Sea countries.

The research aimed to achieve a number of objectives, the most important of which are clarifying the concept of sovereignty and the conditions for achieving it, diagnosing the most important security and strategic implications and dimensions of the Red Sea battle, indicating the path of the new map of the Red Sea countries, clarifying the possible and expected scenarios resulting from that, and showing the role of Yemen and its position at the official and popular levels in the Red Sea battle and supporting the Palestinian people.

The researcher followed the historical descriptive approach based on analysis and induction. The research was divided into three sections and a conclusion.

The research reached a set of results, the most important of which are that sovereignty is the supreme and absolute chain that is unique to the state and its borders, and it imposes the existence of a free and independent state that exercises its authority on its territory and has a set of conditions necessary to achieve it; Yemen has an important role in determining the path of the new map of the Red Sea countries through the position that it has at the official and popular level, due to its important strategic location, and the Yemeni political, military and popular position was launched through a set of premises and justifications, the most important of which is the religious, moral and humanitarian position.

Keywords: *sovereignty, Yemen, map, Red Sea*

المقدمـــة:

في مسار العلاقات الدولية والتقارب السياسي والجغرافي لدول البحر الأحمر، وخطوط التجارة الدولية وإعادة رسم الخارطة الجديدة للبحر الأحمر والبحر العربي؛ نرى العديد من التوجهات المتباينة والآراء المختلفة حول هذه العلاقة؛ نظراً للتدخلات الإقليمية والدولية في السيطرة الكاملة على دول البحر الأحمر، وسلب السيادة منها، وهذا ما جعلنا نتتبع ونبحث حول الأسباب والتداعيات لهذه العلاقات غير المتوازنة، وذلك للتنافس بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية للسيطرة على البحر الأحمر، ففي عام 1949م احتل الكيان الإسرائيلي قرية أم الرشراش ورسخت موطئ قدم لها في خليج العقبة، رداً على ذلك تعاونت مصر والسعودية عام 1950م من أجل إخضاع جزيرتي تيران وصنافير – الواقعتين على مضيق تيران عند مدخل خليج العقبة – تحت سيطرة مصر العسكرية، واتخذت مصر في أوائل الخمسينيات سلسلة من الإجراءات بهدف منع عبور سفن الشحن الإسرائيلية عبر خليج العقبة الأمر الذي أدّى إلى قطع روابط الكيان مع الأسواق الآسيوية والأفريقية ودفع إسرائيل إلى شن عملية فاشلة لاحتلال سيناء عام 1956م والتي نجحت فيها لاحقا عام 1967م، وضمنت السيطرة أيضا على شرم الشيخ المطلة على مضيق تيران.

وتكمن أهمية البحث انطلاقًا من الدور الذي يمكن أن يلعبه اليمن في تحديد مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر من خلال ترسيخ سيادتها على مياهها الإقليمية، بالإضافة إلى أن هدف هذا البحث يحاول تقديم المقترحات والتوصيات العلمية في مسار عملية المساعدة لمتخذي القرار، كما أن أسباب اختيار هذا الموضوع تنطلق من المنطلقات التالية:

قد يكون هذا البحث مرجعاً أساسياً في استيعاب كافة القضايا التي تتعلق بالمعركة المصيرية لمظلومية الشعب الفلسطيني، وفيما يتعلق بسياقات الموقف اليمني فقد قامت الثورة اليمنية المباركة 21 سبتمبر 2014م والتي كانت من ضمن أهدافها: (فرض السيادة الوطنية على كل شبر من أراضي الدولة في البحر والبر والجو والعمل على استقلال القرار السياسي وحماية الأمن القومي للدولة من أي تدخلات أياً كانت) وذلك بعزيمة وإصرار من قيادة الثورة، وبهذا أصاب الذعر كلاً من أمريكا وإسرائيل وحلفائهم حيث إن البحر الأحمر يعتبر شريان حيوي للنقل والتجارة الدولية والإمدادات النفطية والتي تُجهز أوروبا بحوالي 60% من استهلاكها النفطي منه.

ولكون اليمن تسيطر على المدخل الجنوبي في البحر الأحمر، وتشرف إشرافا كاملا على خطوط السير الملاحية الدولية في جنوب البحر الأحمر من خلال الساحل اليمني والجزر اليمنية، ولذلك أن أحد الأهداف الرئيسية للحرب الغاشمة على اليمن هي محاولة السيطرة على مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخطوط السير للملاحة الدولية، وكذلك بسط النفوذ على الموانئ والجزر اليمنية في كل من البحر الأحمر والعربي، وذلك لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولهذا فأن المتتبع لسير الأحداث يستنتج أن منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي على موعد مع صراع دولي جديد وباستراتيجيات مختلفة وبلاعبين جدد من دول المنطقة بدأت ملامحه تتشكل بعد السابع من أكتوبر 2023م (بعد انطلاق عملية طوفان الأقصى) واللاعب اليمني له اليد الطولى في صياغة الأمن البحري للبحرين الأحمر والعربي.

وبما أن البحر الأحمر أصبح من المواضيع والأبحاث الهامة والتي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها بشكل دقيق، وفهم الدلالات والأبعاد السياسية للمعادلات الجديدة وخاصة معركة طوفان الأقصى ودخول محور المقاومة في خط الإسناد وخاصة اليمن في معركة البحر الأحمر البحر العربي، والتي تعتبر الرقم الأصعب والتحدي الأكبر في المعادلة العسكرية والاستراتيجية، وعن إعادة السيادة الكاملة للبحر الأحمر، وهذا ما جعلنا نبحث لنقدم تصوراً واضحاً حول الموضوع وبالمنهجية العلمية التي تفصله بالشكل البحثي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر ترسيخ السيادة اليمنية على المياه الإقليمية في تحديد مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر؟

ويتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. ما مفهوم السيادة؟ وما أهميتها وشروط تحقيقها وحدودها؟
2. ما الدلالات والأبعاد السياسية والأمنية لمعركة البحر الأحمر؟
3. ما أهم السيناريوهات المحتملة والمتوقعة من ذلك؟
4. ما أهم المبررات والمنطلقات التي انطلق منها الموقف الرسمي والشعبي؟
5. ما أهمية مضيق باب المندب وتأثيره على دول البحر الأحمر؟
6. ما الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لموقع اليمن؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل بالآتي:

1. بيان مفهوم السيادة وشروط تحقيقها وحدودها.
2. تشخيص وبيان الدلالات والأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية لمعركة البحر الأحمر والبحر العربي والسيناريوهات المحتملة.
3. بيان المنطلقات المبررة التي انطلق منها الموقف اليمني الرسمي والشعبي.

4. الكشف عن مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر، وأهمية مضيق باب المندب وموقع اليمن الاستراتيجي.
5. الإسهام في خدمة البحوث العلمية والاستراتيجية.

أسباب اختيار الموضوع:

–الحاجة إلى فهم محددات المفاهيم الإسلامية للسياسة والتوجه الاستراتيجي للأمة وفهم دلالات خطابات قائد الثورة في مسار عملية طوفان الأقصى وهي تعتبر من أهم الخطابات والموجهات القرآنية والإنسانية والأخلاقية المنسجمة مع الفطرة والتوجه السليم.

–الحاجة إلى فهم السيادة والسيادة الإقليمية والدولية للمياه الإقليمية والدولية، وكيف أن السيادة التي تمتلكها الدولة لابد أن يكون لها قرار حاسم في أي أمور ترى أنها تتعلق بالأمن القومي لها أو بالتوجه الديني والاستراتيجي وهذا ما جعلنا نبحث في عمق المفهوم للسيادة وحدودها وأحقيتها للدولة والشعب.

–لأن معادلة معركة البحر الأحمر والبحر العربي ودلالاتها الأمنية والاستراتيجية، وهي من أهم المعادلات على المستوى التاريخي والمعاصر وكيف أنها غيرت مسار المعادلات الإقليمية والدولية المرسومة من قبل الدول الاستكبارية والاستعمارية وأثبتت قوة وثبات الموقف اليمني الصارم وشجاعة قيادته الحكيمة ومدى تأثيره على مستوى دول البحر الأحمر والعربي.

–أهمية دور باب المندب وتأثيره على دول البحر الأحمر والعربي والأمن العالمي، وهذا الدور المؤثر له أهمية كبرى حيث إن مضيق باب المندب يُعتبر خاصرة العالم، وثالث أهم مضيق في العالم وله أهميته ودلالته الاقتصادية والعسكرية.

–لأن أمن البحر الأحمر، والأطماع الدولية، ومواقف الدول المشاطئة، والموقف اليمني المساند لفلسطين، من القضايا المركزية والإشكاليات التي تحتاج إلى تفصيل الحيثيات فيها من جميع الأبعاد وتبلور رؤية القيادة في المسار الصحيح والتوجه الحكيم لهذه المواضيع الهامة على مستوى القيادة والشعب.

منهجية البحث: اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي القائم على التحليل والاستقراء، كما قام الباحث بمراعاة الأمور المهمة المتبعة في كتابة البحوث العلمية.

خطة البحث: أما ما يتعلق بخطة البحث وتقسيماته فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

تتضمن المقدمة نبذة عن الموضوع، وأهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث وخطته وجاء المبحث الأولى تحت عنوان: مفهوم السيادة وحدودها وشروط تحقيقها:

ويتضمن ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المبحث الأول: فكرة السيادة-مفهومها وتطورها التاريخي.

المطلب الأول-مفهوم السيادة.

- مفهوم السيادة في اللغة.

- مفهوم السيادة في الفكر السياسي.

المطلب الثاني-شروط تحقيق مبدأ السيادة

المطلب الثالث-حدود السيادة.

❖ المبحث الثاني: الدلالات السياسية والأمنية والاستراتيجية لمعركة البحر الأحمر

ويتضمن ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول-الدلالات السياسية والأمنية والاستراتيجية.

المطلب الثاني-الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية.

المطلب الثالث-السيناريوهات المحتملة لمعركة طوفان الأقصى ومعادلة البحر الأحمر.

❖ المبحث الثالث: مسار الخريطة الجديدة لدول البحر الأحمر:

ويتضمن ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول-أهمية مضيق باب المندب وتأثيره على دول البحر الأحمر.

المطلب الثاني-الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لموقع اليمن.

المطلب الثالث-منطلقات ومبررات الموقف اليمن تجاه دعم ومساندة القضية الفلسطينية.

أما الخاتمة فتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث. وتم تذليل البحث بقائمة من المراجع والمصادر.

❖ **المبحث الأول: فكرة السيادة-مفهومها وتطورها التاريخي.**

فهم محددات المفاهيم الإسلامية للسياسة والتوجه الاستراتيجي للأمة يعتبر من أهم المبادئ والموجهات القرآنية والإنسانية والأخلاقية المنسجمة مع الفطرة والتوجه السليم.

–فهم السيادة والسيادة الإقليمية والدولية للمياه الإقليمية والدولية، وكيف أن السيادة التي تمتلكها الدولة لابد أن يكون لها قرار حاسم في أي أمور ترى أن تتعلق بالأمن القومي لها أو بالتوجه الديني والاستراتيجي وهذا ما جعلنا نبحث في عمق المفهوم للسيادة وحدودها وأحقيتها للدولة والشعب.

–معادلة معركة البحر الأحمر والبحر العربي ودلالاتها الأمنية والاستراتيجية، وهي من أهم المعادلات على المستوى التاريخي والمعاصر، وكيف أنها غيرت مسار المعادلات الإقليمية والدولية المرسومة من قبل الدول الاستكبارية والاستعمارية وأثبتت قوة وثبات الموقف اليمني الصارم وشجاعة قيادته الحكيمة ومدى تأثيره على مستوى دول البحر الأحمر والعربي.

–دور باب المندب وتأثيره على دول البحر الأحمر والعربي والأمن العالمي، وهذا الدور المؤثر له أهمية كبرى حيث إن مضيق باب المندب يُعتبر خاصرة العالم، وثالث أهم مضيق في العالم وله أهميته ودلالته الاقتصادية والعسكرية.

–أمن البحر الأحمر والأطماع الدولية ومواقف الدول المشاطئة والموقف اليمني المساند لفلسطين من القضايا المركزية

والاشكاليات التي تحتاج إلى تفصيل الحيثيات فيها من جميع الأبعاد وتبلور رؤية القيادة في المسار الصحيح والتوجه الحكيم لهذه المواضيع الهامة على مستوى القيادة والشعب.

المطلب الأول: فكرة السيادة -مفهومها-وتطورها التاريخي

نلاحظ في المفهوم النظري أنّ السيادة تشتمل على سلطة الدولة المطلقة في الداخل واستقلالها في الخارج، وتمتلك الدولة السلطة الكاملة فوق إقليمها وأفرادها، وأنّها مستقلّة من أي سيطرة خارجية، والسيادة أعلى درجات السلطة وأما الحكومة فهي السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام، وتنظيم الأمور داخلياً وخارجياً، والحكومة كبنية هي أجهزة ومؤسسات الحكم في الدولة التي تقوم بوضع القواعد القانونية، وتنفيذها، وتفصل في نزاعات الأفراد، مشتملةً على أعمال التشريع والتنفيذ والقضاء (التومي، 2009، 3).

أولاً: تعريف السيادة.

تعريف السيادة في اللغة: وعُرفت السيادة في الفكر السياسي بأنّها:

"السلطة العليا التي لا تعرف فيما تُنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها، وعُرفت أيضاً: بأنها وصف للدولة الحديثة أي بمعنى أن يكون لها الكلمة العليا، واليد الطولى على إقليمها، وعلى ما يوجد فوقه أو فيه، وعُرفت كذلك بأنها السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب المُلزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال، والتعريفات السابقة متقاربة، ولعل أشملها لمفهوم السيادة اصطلاحاً، هو التعريف الأخير؛ لوصفه السيادة بأنها سلطة عليا ومطلقة، وإفرادها بالإلزام، وشمولها بالحكم لكل الأمور، والعلاقات سواءً التي تجري داخل الدولة أو خارجها" (الصغير، 2015، 41).

إلا أنّه تجدر الإشارة هنا إلى آراء رجال القانون والسياسة، الذين اختلفوا في تحديد مفهوم السيادة، وسنتطرق هنا إلى بعض التعريفات المختلفة التي قيلت في مفهوم السيادة، وهي على النحو التالي:

- تعريف (John Austin): "بأنّ السيادة تقوم على فكرة القانون الطبيعي مفادها وجود رئيس أعلى في الدولة لا يطيع أحدا، بل يفرض هو طاعته على الجميع، وهذا الرئيس هو صاحب السيادة في المجتمع (جون أوستن) وهي اصطلاح قانوني يعبّر عن صفة من له السلطة، وهو لا يستمدّ هذه السلطة إلا من ذاته، ولا يشاركه فيها غيره والسيادة أشمل من السلطة؛ إذ إن السلطة هي ممارسة السيادة، وأول من وضع مفهوم تحديد السيادة هو المفكر الفرنسي (جان بودان :(Jean Bodin) في مؤلفه " ستة كتب عن الجمهورية " الذي تم نشره سنة 1576م حيث عرّف السيادة بأنها: "السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية" (حلاوة ليلى، 2005، 4).

والخاصّية الأساسية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة في نظر (Bodin) تكمن في وضع القوانين أي سلطة التشريع، وهي أيضاً كما عرّفها نصّ تقرير لجنة "إدارة شؤون المجتمع العالمي" في نوفمبر 1994م، هي "المبدأ القائل بأنّ الدولة لها السلطة العليا على جميع الشؤون الواقعة في نطاق الأراضي الخاضعة لسلطانها الإقليمي، وهي حجر الزاوية في النظام الحديث القائم بين الدول (جيران، 89،1995).

بما يعني أنّ السيادة تفترض وجود دولة حرّة مسْتقلّة لها حكومة منتخبة تمثّل شعبها الذي اختارها، ليمارس السلطة نيابة عنه ولأجله، وبالتالي فهذه الحكومة مسؤولة عن هذا الشعب الموجود في أرضه الإقليميّة.

وعند دراسة التطور التاريخي لفكرة السيادة نجد أنّ المفكرين والباحثين والسياسيين يقولون بأن نظرية السيادة قد انبثقت عن فكرة الديمقراطية التي نجد جذورها التاريخية في حضارة وادي الرافدين، ومنها انتقلت إلى سائر الشعوب ولعل أقدم وأوضح إشارة إلى مضمون مفهوم السيّادة ما ورد في جمهورية أفلاطون مفهوم السيادة في كتاب أفلاطون(www.ssnb@info.com) ويذهب كثير من الكتاب إلى القول بأن أصل فكرة السيادة بمعناها الحديث يعود إلى فقهاء العصور الوسطى، ويذكر منهم على سبيل المثال : ( ) Beaumanoir و (Loyseau) ولكن هناك شبه إجماع بين علماء الفقه الدستوري الحديث على أن نظرية السيادة تعود أصولها إلى الفقيه (j.Bodin)،" وهو أول من أوضح معنى كلمة السيادة في كتابه عن الجمهورية عندما قال: "إن الدولة إنما هي حق الحكم على الأسر فيها، وحق إدارة شؤونها المشتركة بينها وذلك على أساس السلطان السيد (عقل(د.ت)، 5).

المطلب الثاني-شروط تحقيق مبدأ السيادة:

1-السيادة شرط لا بدّ منه لاكتمال مفهوم الدولة، فالدولة نظام سياسي، وشعب وحدود جغرافيّة وهوية وسيادة تجعل منها نظاماً مستقلاً وقادراً على تقرير مصيره، واختياراته داخل حدوده، دون أيّ تدخّل من أطراف ودول أخرى، فلا يجوز لأيّ دولة أنْ تتدخّل بالقوّة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها (كانط، 1967، 37).

2- السيادةّ هو مفهوم نقيض للاحتلال أو الوصاية أو الانتداب، وهي مفاهيم ترتبط دائماً بالوجود العسكري لتلغي مفهوم السيادة عن دولة ما، فالضغوطات الماليّة والاقتصادية والسياسات المخابراتيّة والديون..، كلّها أدوات يمكن أنْ تكون أسلحة لتشْذيب شجرة السيادة أو اقتلاعها، والفرق بين السيادة والمفاهيم المناقضة عديدة، لعلّ أهمّها أنّ الشعوب في دول ذات سيادة بإمكانها أنْ تختار حكامها وتقصيهم، وفْق الشرط الديمقراطي المعمول به،

في حين يصعب القيام بهذه العمليّة في دول تخضع للاحتلال أو الوصاية أو الانتداب، باعتبار خضوع الشأن السياسي للدولة المعتدية.

3-إنّ السيادة إطار ضروريّ وحتْميّ لتقرير مصير شعب، بإمكانه أنْ يُمارس الديمقراطيّة، ويختار ممثّليه، وينخرط في منظومة المجتمع المدني، فانعدام السيادة معناه تدخّل دول أخرى في تقرير مصير تلك الدولة ومصير شعبها، وتصبح الدولة المعتدية هي التي تنوب شعب الدولة الضعيفة (الفاقدة لسيادتها) وتقرر باسمه ونيابة عنه.

4-السيادة تفترض التقليل المستمرّ والمتواصل للقيود التي تفرضها السياسة والاقتصاد والثقافة على الفرد داخل المجتمعات، فالفرد الآن من سنة إلى أخرى يزداد شعوره بالقمع والتقييد والإحباط، ليس في مجتمعات العالم الثالث فقط، بل وحتّى في مجتمعات العالم الأول، ونلاحظ اليوم بعد كل هذه المفاهيم السيادية للفكر الإنساني وللأمة وللبشرية أن هناك إضافات هائلة للتقنية الداعمة للسيطرة على الفرد ومحاصرته وكبت صوته، مما يولّد شعورًا بالإحباط وتنامي الكراهيّة وعدم الإيمان بمفهوم "الوطن" والسيادة.

فالإطار الأخلاقي والقرآني للمجتمع يجب أنْ نعتبره الأهمّ كيْ نخلق جيلاً من المواطنين القادرين على الدفاع عن أوطانهم، وهذا يفترض المزيد من إعطاء الحريات والحقوق للمواطن في العالم العربي بالخصوص، ومنحه الثقة والحريّة في الانتماء والتجمهر والتعبير والاختيار، وهذا يعطيه ثقة أكبر في وطنه ومستقبله، فنحن "نؤمن بأنّ الناس جميعاً خُلقوا سواسية، وأنّ خالقهم قدْ وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة، ومنها حقّ الحياة وحقّ الحريّة والسعي لتحقيق السعادة (وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكيّة، 1776).

وهذه الحقوق هي التي تجعل المواطن يُدافع بشراسة عنْ سيادة وطنه، إذا تعرّض للانتهاك أو التدخّل أو الاعتداء بكلّ الوسائل المشروعة، فكلّ وسائل الدفاع مباحة للدولة التي فُرضتْ عليها الحرب (كانط،1967، 183)

فليس ثمّة أخطر من تحطيم وهدم الوعْي الفردي لدى المواطن وإيهامه بأنه قاصر وغيْر قادر على الممارسة السياسيّة أو القول أو التفكير، إنّ هذا الهدم من شأنه أنْ يؤدّي إلى العدميّة، وبالتالي عدم قدرة الفرد وحتى المجتمع على المقاومة، إذا تعرّض وطنه للانتهاك والاعتداء.

إنّ هذه المبادئ والشروط حول مفهوم السيّادة، لم تمنع وما منعتْ من انتهاك دول ذات سيادة، لدول أخرى ذات سيادة أيضاً، وهذا يعني أنّ الحديث عن "افتكاك السيادة" وانتهاك سيادة دول أخرى لا يزالُ ممكنًا. ولعلّ المفارقة أنّ "صاحب السيادة، إنما ينْزع دوماً إلى ابتزاز السيادة (ريكور،2014، 273).

والمفارقة الأخرى أنّ الدولة التي فقدتْ سيادتها لا يمكنها التحالف مع دولة مماثلة (فقدتْ سيادتها) طالما أنّ الأجهزة الشرعيّة السياسيّة المديرة لدواليب الدولة، معطّبة أو ملغاة، أو وقع تعويضها بأجهزة أخرى غيْر وطنيّة.

- والسيادة "Sovereignty " مفهوم هام في بناء الدولة المدنية، والمنهجية السياسية القائمة على احترام القوانين والمبادئ الثابتة التي تحافظ على سياج الوطن، وتحمي الأمة من تدخلات خارجية تضعف الدولة والأمة؛ لذا نلاحظ أنها أخذت حيزاً واسعاً وحجماً كبيراً من مساحات البحث والنقاش والجدل في أوساط النخب القانونية والسياسية والفكرية والثقافية في شتى بقاع العالم ارتباطاً بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقود الماضية، حيث أفضت إلى بروز مفاهيم ومفردات جديدة من قبيل النظام العالمي الجديد.

وبذلك يكون بودان قد أخرج معنى السيادة كونها صفة ملتصقة بالملك إلى اعتبارها عنصراً من عناصر الدولة ومتصلة بوجودها، باعتبار أن الدولة لا تتكون إلا إذا كانت ذات سيادة ومتمتعة فعلاً بسيادتها، وتتمتع بشخصية اعتبارية تتصل بوجودها وديمومتها بمعزل عن الحكام الذين يتولون ممارسة سلطانها أو سيادتها، وقد عرف جان بودان السيادة بأنها: "سلطة الأمر والنهي دون أن تكون مأمورة أو مكرهة من أي مكان على الأرض".

المطلب الثالث-حدود السيادة والمتغيرات الدولية:

من الواضح أن للسيّادة حدوداً ثابتةً ومعايير رئيسية في الإطار القانوني والسياسي للدولة، ونلحظ في واقعنا الراهن الكثير من المتغيّرات الدولية على نطاق العلاقات الدبلوماسية والسياسية، وهذا ما يجعلنا نقدّم تصوراً واضحاً لتحديد هذه الرؤية بحسب القانون الدولي، فما كان بالأمس يُعرف بأنه ضمن اختصاصات سيادة الدولة أصبح اليوم على خلاف ذلك، وهذا لدواعي واحتياجات التطور السريع وغير المسبوق الذي تشهده العلاقات الدولية من منظور القانون الدولي (https://www.un.org/).

حيث أصبح يتدخّل في شؤون الدولة داخلياً وخارجياً؛ مما يقيّد نطاق سيادتها، وذلك من واقع مضمون مبدأ السيادة؛ فإنه أضحى يتغيّر تبعاً لتغيّر العلاقات الدولية التي تتغير وفقاً لتزايد الحاجات المشتركة وتغيراتها، وهذا ما عكسه اتجاه تطور التنظيم الدولي من نقطة الفوضى باتجاه مرحلة القبض على جميع السلطات الدولية، وبالمقابل ينطبق مفهوم السيادة من نقطة السلطة المطلقة إلى نقطة انعدام السلطة.

وبالتالي فإن تحوّل العلاقات الدولية من حالة العزلة إلى حالة التضامن الدولي عملاً باتجاه تحقيق وحدة العالم، مع ازدياد أهمية ظاهرة التحوّل بعد ظهور العديد من الدول على

المسرح الدولي خاصةً دول العالم الثالث _ والتي تُعدّ الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة، ويرجع ذلك إلى عدّة اعتبارات من قبيل ضعف الدولة وعدم رسوخ مؤسساتها، ولاسيما مع تفاقم حدّة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة أساساً في المجاعة والجفاف والتصحر، إلى جانب مشكلة رئيسية وهي ظاهرة المديونية التي أصبحت اليوم إحدى المشكلات الكبرى التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية.

حيث يُشكل التضامن الدولي مرحلة فاصلة في الانتقال من حياة العزلة أو الفوضى الدولية إلى مرحلة التجمّع وانتظام العلاقات الدولية، وقد بدأت أفكار التضامن الدولي عند الفلاسفة الأوائل في المشرق والمغرب على حدٍ سواء، وأخذت مداها العملي مع الاتحادات الدولية لتحقيق بعض المصالح المشتركة، وتنظيمها وصولاً إلى الفاصل التاريخي الأهم المنشئ لعصبة الأمم وصولاً إلى الأمم المتحدة (موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/)

فقد أفرز واقع العلاقات الدولية استحالة فكرة الاكتفاء الذاتي للدولة، وإمكانية العيش بمعزل عن المجتمع الدولي، فقد أجبر واقع الحاجات المتنامية للدول على تجاهل دُعاتها بالسيادة المطلقة، والتنازل عن مبدأ التمسك الجامد بالاختصاصات الحصرية في عدة مجالات لأجل تحقيق غايات تسدّ هذه الحاجيات، ونتج عن ذلك تداخل علاقات الدول مع بعضها البعض، وقد عبر الفقه الدولي عن هذا التداخل بالتضامن الدولي.

وهذا ما أثبتته التحدّيات الدولية الراهنة، أن أي اختلاف أمني أو سياسي أو حتى اقتصادي في دولة ما، قد يؤثر بصورة أو بأخرى في دولة أخرى في نطاق المجتمع الدولي، فهناك العديد من المشاكل في عدة مجالات والتي لا يوجد لها حل إلا بتضامنٍ من المجتمع الدولي كافة، لأجل الحفاظ على استقراره، وهذه الحاجات تحولت إلى مطلب التزم به الحاكم السياسي ونفذه من خلال عمل قانوني، يُحدد التزامات الدول المتضامنة ويُبين حقوقها، وللتضامن الدولي عدة نماذج، كمجلس الأمن الدولي (موقع الأمم المتحدة https:// www.un.org) مثلاً، حيث نجد أنه تأسّس على فكرة التضامن الدولي لتحقيق الأمن الجماعي بصورة موحّدة لمجموعة الدول على فرض عدم انقسام الأمن أو تجزئته، ولكن نجده في إطار ممارسته لنشاطاته في سبيل ضمان الأمن الجماعي فإنه يصطدم بالسيادة الوطنية واختصاصها الداخلي.

❖ **المبحث الثاني: الدلالات السياسية والأمنية والاستراتيجية لمعركة البحر الأحمر:**

ويتضمن ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول-الدلالات السياسية والأمنية والاستراتيجية.

1. دلالة الرؤية الصادقة والتي تتمثل في وجود قيادة حكيمة قرآنية تحدد مسار المعركة من منطلقات قرآنية وإيمانية.

والانسجام والتوافق بين منطلقات القيادة والتوجه الشعبي في التحرك الموحد للقضية بمعادلة ثابتة للوحدة الإسلامية والمؤازرة الأخوية. والتاريخية والقيمية والتي تتمثل في أصالة الشعب وصدق المبادئ لقيم الوفاء والتعاون والتضحية. ووضوح المشروع للقيادة في اليمن بما يعطي أداءً متميزاً ومنضبطا لمحدداته وبما يتلاءم مع تطلعات الشعب اليمني.

2. الدلالة السياسية للموقف اليمني الثابت والذي يعبر عن صدق نواياه، وعدم التذبذب لأي متغيرات أو ضغوطات داخلية أو خارجية. والنموذج الحكيم والذي يمتثل في موقف اليمن قيادةً وشعباً ويعطي صورة فريدة في العالم الإسلامي للاقتداء به.

3. الدلالة السيادية في اتخاذ القرارات للموقف دون الرجوع أو الركون لأي قوى أو دول كبرى مما يدل على استقلال القرار اليمني بشكل تام. والترابط والتوافق والانسجام بين موقف اليمن ومحور الجهاد والمقاومة في تكوين جبهة مُوحدة ضمن أهداف محددة ورؤية سليمة ضد المشروع الأمريكي في المنطقة. وترسيخ الوعي السياسي والاستراتيجي من خلال خطابات قائد الثورة الأسبوعية لتحديد المواقف ومواكبة الميدان العسكري والأحداث وتوجيه الرأي العام في صورة المستجدات المستمرة للمعركة.

4. دلالة كشف الحقائق من خلال فضح الدور الأمريكي الذي يتقمص دور راعي السلام ويقدم نفسه حارس الحريات ومدرسة الديمقراطيات بينما هو راعي الجرائم والمجازر والمظالم في العالم.

المطلب الثاني-الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية.

1. بُعد الموقف اليمني المؤثر على المستوى الداخلي والخارجي، والخروج من حالة الارتهان والضعف والتبعية السابقة.

2. بُعد الموقع الاستراتيجي الهام للجمهورية اليمنية، وخاصة فيما يتعلق بالبحر الأحمر والبحر العربي وباب المندب وخليج عدن.

3. بُعد المعادلات الجديدة التي أثبتتها القيادة اليمنية ممثلة بالسيد عبد الملك بن بدر الدين الحوثي (يحفظه الله) وخاصة في قضية فلسطين.

4. بُعد المعادلة العسكرية والأمنية للجيش اليمني وكسر الحواجز والتحديات السابقة وفرض قوة عسكرية جديدة حيرت العدو.

5. بُعد التدخلات الأمريكية والأوروبية مع الكيان الصهيوني وحمايته، وكشف المؤامرات على القضية الفلسطينية والدول العربية بشكل واضح.

6. بُعد الخسائر العسكرية والمالية للعدو الإسرائيلي ودخوله في مأزق كبير يجعله يعيش حالة التخبط والعشوائية.

7. بُعد عرقلة عمليات التطبيع مع العدو الصهيوني ومخططاته في محو القضية الفلسطينية.
8. بُعد التطورات العسكرية للجيش اليمني من ناحية التسليح والانضباط والدقة والاستعداد لأي مواجهات.
9. بُعد استحضار القضية الفلسطينية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومدى تعاطف الشعوب الحرة مع القضية المحقة.
10. بُعد التوجه المقاوم والصارم لمحور الجهاد والمقاومة في عملية طوفان الأقصى والمساندة الكبرى لها بكل قوة واقتدار واستمرارية المساندة.
11. بُعد فضح الأنظمة السياسية الْعَرَبِيَّة التي تحرص عَلَى تعويم أَمْرِيْكَا في أوساط النخب على التفريق بين الصهيوني الإسرائيلي وبين الأمريكي فتعتبر أن أمريكا دولة صديقة في حوالي 55 دولة مسلمة وترى أن إسرائيل هي الكيان الذي يعادي الأمة فقط وهذا قبل موجات التطبيع السرية والعلنية مع الصهاينة.
12. بُعد الصمود الفلسطيني على مستوى الفصائل والشعب، وأنه قدم نموذجا ومدرسة في التضحية لقيم الاستقلال والحرية.

المطلب الثالث-السيناريوهات المحتملة لمعركة طوفان الأقصى ومعادلة البحر الأحمر.

السيناريوهات المحتملة حول معركة طوفان الأقصى ومعادلة البحر الأحمر:

في ظل استمرار التصعيد العسكري بين حركة محور المقاومة وفي مقدمتها اليمن، والكيان المحتل وإعلان رئيس وزراء الكيان بأن اسرائيل في حالة حرب والدعم الغربي الكبير الذي تلقاه من الدول الغربية، تبرز مجموعة من السيناريوهات التي قد يتحقق أحداها في مستقبل هذه الأحداث الجارية:

السيناريو الأول: ذهاب الكيان الإسرائيلي في اتجاه اجتياح كامل قطاع غزة واحتلالها، وقد تكون إسرائيل قد رصدت العملية وتركت حماس وحلفاءها في المحور تقوم بتنفيذها لتجد المبرر لاجتياح غزة والسيطرة عليها كأحد كروت الحل المستقبلي لأي حل للقضية الفلسطينية، هنا يمكن القول بأن حدوث هذا السيناريو يعني تحول العمليات العسكرية إلى حرب طويلة وخاصة في البحر الأحمر، لكن تحقق هذا السيناريو يبقى محفوفاً بالمخاطر لأن تكلفة خطوة من هذا القبيل ستكون كبيرة جدا في مقابل احتمالات نجاح ضعيفة جدا بحكم التجارب التاريخية السابقة، كما أن حركة محور الجهاد والمقاومة يمتلك أوراق ضغط كبيرة على إسرائيل لمنعها من التوجه لهذا السيناريو أهمها وجود عدد كبير من الأسرى الإسرائيليين الذين قد يتعرضون للقتل اذا ما خاطرت إسرائيل باجتياح القطاع وهو ما سيعرضه لضغوط شديدة من قبل أهالي الأسرى والمجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي سيؤثر بشكل كبير على الكيان من خلال ضرب كل السفن المتجه إليه.

السيناريو الثاني: اتساع رقعة الحرب بدخول إيران وحزب الله والجيش اليمني، ولكن تحقق هذا السيناريو يعني أنه سيجر المنطقة الى حرب واسعة ولا يبدو أن لأحد الأطراف الاقليمية مصلحة بالدخول في حرب مع الكيان المحتل، خلال الفترة الراهنة، وأما الكيان الإسرائيلي فلا يبدو أنه حريص على فتح عدة جبهات للقتال لأن ذلك سيكلفها الكثير من الخسائر البشرية والمادية، كما أن حزب الله لم يعلن بعد انخراطه في الحرب بشكل كامل، وأن دخول الجيش اليمني بكل قوته في معركة البحر الأحمر سيكون له اليد الطولى في المعادلة وسيحقق نتائج غير متوقعة لدى العدو.

السيناريو الثالث: قيام جيش الكيان بإعادة ترتيب صفوفه والقيام بهجوم مضاد على قطاع غزة واحتلال بعض المناطق منه مع محاولة إسرائيل الوصول إلى الأهداف التي رصدتها والتي ترى أنها أهدافا عسكرية لحركة حماس وذلك بهدف شل قدرة حماس وتدمير إمكاناتها العسكرية وإخلاء غلاف غزة من مقاتلي حماس بالكامل، قبل القبول بأي وساطة لوقف الحرب وتبادل الأسرى، مع القيام بشكل متقطع بتنفيذ هجمات تستهدف بها قيادات حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية التي سيكون من الصعب عليها القيام بهجمات كبيرة مثل عملية طوفان الأقصى لافتقادها لعنصر المباغتة، وستكتفي بالرد بهجمات صاروخية مضادة؛ بمعنى العودة للوضع القائم قبل العملية الفلسطينية الأخيرة.

السيناريو الرابع: هو سيناريو التهدئة، أي أن ينجح الوسطاء الإقليميين والدوليين في احتواء التصعيد عبر إقناع الطرفين بوقف التصعيد والدخول في تفاوض بغرض تبادل الأسرى، وقد أعلنت حركة حماس أنها حققت أهدافها من العملية واستعدادها للحرب الطويلة مع الاشارة إلى انفتاحها على مقترحات التهدئة واشتراط بدء عملية التفاوض على تبادل الأسرى على توقف الهجوم الإسرائيلي، لكن على الضفة المقابلة يبقى هذا السيناريو من الممكن ألا يتحقق في الوقت الراهن نظرا لحجم الخسائر البشرية والمعنوية التي منيت بها الكيان الصهيوني جراء عملية طوفان الأقصى واهتزاز صورة جيشها واستخباراته لدى الرأي العام الإسرائيلي، ويمكن أن تقبل به بعد أسابيع عندما تشعر أنها حققت بعض الإنجازات التي تحفظ لها ماء الوجه داخليًا.

السيناريو الخامس: فتح المعركة الكاملة بين الكيان الإسرائيلي وحلفائه من الأمريكيين والبريطانيين وبين محور الجهاد والمقاومة بشكل مباشر براً وبحراً وجواً، وهذا ما سيجعل المعادلات مختلفة وأن تعيد الحسابات وترسم خارطة البحر

الأحمر من جديد تكون للدولة والشعب السيادة المطلقة في حق القرار والمصير وهذا ما سيجعل الحرب طويلة المدى.

المبحث الثالث-مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر:

المطلب الأول-أهمية باب المندب وتأثيره على دول البحر الأحمر:

الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب.

ويجدر بنا الحديث في سياق المبحث إلى أن موقع باب المندب يستخدم في نظر الدول الكبرى وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا لسلاح لحماية الكيان الإسرائيلي وجرائم الدول الاستعمارية، وهذا لا يمكن أن يستمر بعد توجهات القيادة اليمنية بأن يبقى باب المندب في خدمة الشعب اليمني ومواقفه الوطنية والإسلامية.

- **تعزيز الوجود العسكري الأمريكي:**

شهدت الفترة الأخيرة إرسال المزيد من القوات الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط، والممرات المائية في باب المندب والبحر الأحمر بشكل خاص، فقد أعلن الأسطول الأمريكي الخامس في البحرية الأمريكية عن وصول أكثر من 3000 جندي أمريكي إلى البحر الأحمر بداية أغسطس/آب من العام 2023م، على متن السفينتين الحربيتين: يو إس إس باتان، ويو إس إس كارتر هول، ووصول هذه القوات يأتي في سياق نشط سبق الإعلان عنه لتعزيز الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ففي أواخر مارس/أذار الماضي قامت الولايات المتحدة بإرسال طائرات عسكرية إلى المنطقة، وفي يوليو/تموز الماضي أعلنت عن قرار نشر قوات إضافية بما في ذلك الآلاف من مشاة البحرية (المارينز) ومقاتلات إف-35 وإف-16بالإضافة إلى المدمرة يو إس إس توماس هاندر، ومع أنه لم يتضح أين ستتمركز القوات الأمريكية الجديدة على وجه الدقة، إلا أن منطقة عمليات الأسطول الخامس تشمل المياه الدولية امتداداً من مضيق هرمز وبحر عمان إلى مضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، بالإضافة إلى أجزاء من المحيط الهندي(وحدة التحليل العسكري،2023).

وهذا التواجد العسكري الغربي هو بغرض حماية مصالحه، وهو المهدد الحقيقي للممرات المائية وحركة التجارة العالمية، وأن دولنا في المنطقة قادرة على حماية المياه الإقليمية كما هي عليه عبر مئات السنين، وأن التواجد العسكري الخارجي هو لغرض تعطيل أي موقف لأي دولة وطنية تستخدم المقومات الاستراتيجية لديها لردع وصد تنفيذ أي مخططات خارجية.

- **تنامي الوجود العسكري الصيني:**

يبرز التنافس الدولي في منطقة باب المندب والموانئ القريبة ومنها موانئ القرن الإفريقي من خلال مؤشرات عدة، يأتي في مقدمتها حضور الصين الذي تجلى في السنوات الأخيرة من خلال إنشاء أول قاعدة بحرية لها في جيبوتي، متجاوزة بذلك ما دأبت عليه سياستها الخارجية التي ظلت تتجنب الظهور بالقوة العسكرية خارج حدودها، وبعيداً عن تركيزها التقليدي على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهذا التغيير يرجعه بعض الباحثين إلى تزايد مصالح الصين في إفريقيا والشرق الأوسط، كما يمكن أن ينظر إلى هذا التطور في إطار المشروع الصيني مبادرة الحزام والطريق (حزام واحد، طريق واحد) التي تسعى إلى إنشاء طرق برية وبحرية تربط أقاليم من آسيا والمحيط الهندي، ففي حين أن المبادرة عادة ما تُفهم على أنها ذات طبيعة اقتصادية في المقام الأول، إلا أن القاعدة الصينية في جيبوتي تعبر عن الوجه الآخر الذي تسعى بكين للظهور به، خاصة في إطار تنافسها الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انزعجت واشنطن من بناء الصين لهذه القاعدة التي تقع على بعد بضعة أميال فقط من القاعدة الأمريكية في جيبوتي(عبدالحليم،2018).

ولذلك فإن تنامي الوجود العسكري الصيني، يمثل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، خطرًا يهدد مصالحها وتحالفاتها، سيما مع استمرار تدفق الأساطيل الحربية الصينية إلى خليج عدن، منذ عام 2008م، وازديادها خلال الفترة (2020–2022م) (الذهب،2022). كما أن الصين أثبتت خروجها عن نهجها التقليدي، عندما قادت جهود التقارب السعودي-الإيراني، الخصمين اللدودين في الشرق الأوسط، مطلع العام الجاري، بعدما ظلت مترددة في خوض غمار الصراعات السياسية، لا سيما في هذه المنطقة المشتعلة، ويصف باحثون غربيون الأمر بـ "انتصار دبلوماسي للصين"، و"علامة على أن ثمة مجالاً لتحدي الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (سي إن إن، 2020).

- **التحالفات البحرية الأمنية:**

في يناير/كانون 2020م أُعلن في الرياض عن إنشاء "مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، وضم 8 دول عربية وإفريقية، هي: (السعودية، مصر، الأردن، السودان، اليمن، إرتيريا، الصومال، جيبوتي)، ووفقاً لبيان التأسيس فإن المجلس يأتي "استشعارًا بأهمية التنسيق والتشاور حول الممر المائي باعتبار البحر الأحمر المعبر الرئيسي لدول شرق آسيا وأوروبا "مع التأكيد على أن المجلس سيعمل على "حفظ المصالح المشتركة ومواجهة جميع المخاطر، والتعاون في الاستفادة من الفرص المتوفرة"

والملاحظ هنا أن "قوة المهام المشتركة-153"، هي رابع فرقة فيما يُعرف بـ "القوات البحرية المشتركة" CMF، التي تضم، بجانبها، "قوة المهام المشتركة 150"، و"قوة المهام المشتركة 151"، و"قوة المهام المشتركة 152"، وتضطلع الفرقة بحفظ الأمن البحري، وبناء قدرات الدول، بالتعاون المباشر مع "قوة المهام المشتركة 151" التي تنتشر قطعاتها البحرية في خليج عدن، وقبالة سواحل الصومال (عبد

الحليم،2018). وفي ديسمبر/كانون أول 2022م، تولت مصر قيادة عمليات القوات البحرية المشتركة، وهي المرة الأولى التي تتسلم فيها القيادة منذُ انضمامها إلى الشراكة البحرية التي تتكون من 34 دولة في أبريل 2021م (قوة المهام المشتركة، مرجع سابق)

وفيما يتعلق بالرؤية الحقيقية لهذه التحالفات فلا بد لهذه الدول أن ترسخ السيادة الكاملة لقراراتها وخاصة في تحالفها، وأن تتحمل مآلات ونتائج استقبالها للقواعد العسكرية الأجنبية في أراضيها وعسكرة الممرات المائية وصراعات القوى الدولية في البحرين الأحمر والعربي.

- **أطراف التنافس الإقليمي والدولي:**

بالنظر إلى هذه التحالفات وأبرز الدول المشاركة فيها تتجلى حقيقة التنافس والصراع على النفوذ في هذا النطاق الجغرافي ذي الأهمية الاستراتيجية، وقد كشفت الأحداث والتطورات التي شهدتها منطقة البحر الأحمر خاصة والشرق الأوسط عامة، عن حضور عدد من الدول الكبرى في هذه المنطقة، سواء من خلال القواعد العسكرية أو وجود التحالفات والعلاقات ذات الأبعاد المختلفة، وعلى رأس القوى العالمية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وفي مقدمتهم بريطانيا وفرنسا، ومؤخرا الصين المنافس الأبرز للنفوذ الأمريكي، بالإضافة إلى القوى الإقليمية الصاعدة: تركيا وإيران، ويتفاوت الحضور والتأثير من دولة لأخرى.

وفي سياق التنافس الإقليمي في باب المندب وخليج عدن سبقت الإشارة إلى أبرز القوى والأطراف الحاضرة في هذا السباق، خاصة في ظل العدوان التي تشهدها اليمن بين حكومة المرتزقة (حكومة الفنادق) في الرياض، وتدعمها السعودية من جهة، وقيادة حكومة صنعاء الشرعية الحقيقية.

فيما دولة الإمارات- حليفة السعودية في مواجهة قوات صنعاء- تظهر داعمة لأطراف وقوى يمنية محلية في جنوب وجنوب غرب البلاد، بالتوازي مع توسعها الملحوظ في المناطق الاستراتيجية التي تشمل موانئ وجزر يمنية على قدر كبير من الأهمية، وتبدو في هذا السباق أكثر حضوراً من السعودية التي تمتلك حدودا بحرية وبرية مع اليمن متصلة بالممر المائي ذي الأهمية الاستراتيجية- البحر الأحمر، لكن حضورها في مدخله الجنوبي لا يقارن بثقلها وحضورها على المستوى السياسي والاقتصادي وشبكة تحالفاتها في المنطقة والعالم، وللسعودية والإمارات- إلى جانب حضورهما في الموانئ اليمنية – حضور في جيبوتي وأرتيريا والصومال، وبالنسبة لدول القرن الإفريقي فإن حضورها الخارجي هو الآخر مرتبط بأوضاعها الداخلية كما هو حال الدولة اليمنية، وبالتالي صارت موانئ الدول الأفريقية المطلة على مضيق باب المندب مسرحاً للتنافس الإقليمي والدولي.

إن دولة واحدة كجيبوتي تستضيف عدة قواعد عسكرية لدول كبرى تقف على رأس الأطراف والقوى المتنافسة في هذا النطاق الجغرافي، ففي جيبوتي توجد القاعدة العسكرية الأمريكية التي تُعد أكبر قاعدة أمريكية في إفريقيا، وتمثل جيبوتي الآن المحور اللوجيستي الرئيسي للولايات المتحدة والعمليات المتحالفة معها في شرق إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، وهي منصة لإطلاق ومراقبة هجمات الطائرات بدون طيار، وكذلك مركز لمكافحة القرصنة وغيرها من العمليات المتعددة الجنسيات في الإقليم (عبد الحليم،2018).

بالإضافة إلى ذلك ففي جيبوتي توجد القاعدة الفرنسية التي تعد الأقدم، وتضم نحو 2000 جندي، وقد استمر النفوذ الفرنسي في جيبوتي رغم استقلالها في العام 1977م.

وفي المنطقة نفسها تحضر تركيا التي سبقت الإشارة إلى قاعدتها العسكرية الكبرى في الصومال، وكذلك الكيان الإسرائيلي الذي عزز علاقاته مع عدة دول إفريقية في السنوات الأخيرة وبات له نفوذ يسعى من خلاله لتقوية حضوره في المناطق الاستراتيجية العربية، خاصة بعدما تمكن من تطبيع العلاقات مع دولتي الإمارات والبحرين، وهناك من يرى أن سيطرة الإمارات تعني حضوراً أو تواجداً إسرائيلياً في هذا المضيق، وإن بصورة غير مباشرة، خاصة بعد تطور العلاقات بين البلدين. كما أن باب المندب يعني لإسرائيل ما يعني لمصر من أهمية، سيّما إذا ما نُفذ مشروع قناة بن غوريون الذي تروج له بديلاً لقناة السويس. (الأشول،2021)

وفيما يتعلق بهذا لتنافس والصراع الدولي والذي هدفه عسكرة البحار والممرات المائية الدولية بالقواعد العسكرية والبارجات والقصف على الدول من حاملات الطائرات، وأن الدول الكبرى تعتبر البحار والممرات كسلاح يستخدم للحفاظ على مصالحها وتحقيق مآربها وضرب أي قوى أو مواقف وطنية أو إنسانية تعارض هذه التوجهات، وما يهمنا في هذا السياق هو أهمية الموقف اليمني في أنه أفشل المخططات المرسومة له منذ بداية العدوان عليه عام 2015م، وهذا الموقف الذي غير مسار التاريخ وغير المعادلات الداخلية والخارجية ورسم خارطة جديدة للمرحلة المقبلة القائمة على القيم والمبادئ الوطنية والقرآنية والتي تنسجم وتتماهى مع الشعب اليمني المقاوم.

وقد كان يُنظر إلى "السلام البريطاني" (1815-1914)، أو قرن "السلام الأوروبي"، حين بلغت بريطانيا ذروتها كقوة مهيمنة، على أنه دليل على أن أداء دور "الموازن من خارج الصراع" يمكن أن يكون استراتيجية كبرى لقوة مهيمنة، وتشير الدراسات إلى أن قدرة بريطانيا على بناء إمبراطورية عالمية، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت ممكنة بفضل تفوقها البحري، خلال تلك الفترة، اعتمدت

السياسة الخارجية البريطانية، بصورة كبيرة، على ما يسمى استراتيجية "حكم الأمواج"

وهي استراتيجية تستلزم تطوير أسطول قوي للدفاع عن المصالح البريطانية على مستوى العالم، وخصوصاً مستعمراتها وخطوطها التجارية، بالإضافة إلى قيام البحرية الملكية بالتحكم والسيطرة على الطرق المائية الاستراتيجية لدعم المصالح البريطانية وعليه، باتت بريطانيا قادرة على فرض شروطها في جميع أنحاء العالم، وهو أمر ضروري للمحافظة على هيمنتها ونفوذها في العالم، ووفق التصور نفسه، فإن انتشار الولايات المتحدة العسكري في مياه الشرق الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية، وخصوصاً في الخليج وباب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والمحيط الهندي، مدفوعاً باهتمامها بالمحافظة على طرق التجارة البحرية وحرية الملاحة، أمرٌ يشي بمحاولتها السعي لممارسة نفوذ عالمي شبيه بنفوذ بريطانيا العظمى خلال فترة "السلام البريطاني"ولكن الفارق بين "السلام البريطاني" ومحاولة الولايات المتحدة فرض نموذج مشابه، بعنوان:

السلام الأميركي، يتجلى في الانخراط الأميركي المكلف عسكرياً في العالم، ومحاولة السيطرة على العالم عبر المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى في النظام، وهو ما لم تفعله بريطانيا خلال فترات سيطرتها، التي أدركت تكلفة الانخراط العسكري المكلف وتوسعه (نقولا،20024)

ولا يزال ضمان أمن المعابر الضيقة من أبرز المخاوف العسكرية لـ "القيادة المركزية الأمريكية، وغيرها من السلطات فيما يتعلق بالممرات المائية في البحر الأحمر، ولا سيما قناة السويس ومضيق تيران ومضيق باب المندب، وأثارت حوادث على غرار دخول القوات اليمنية المسلحة في المعركة مخاوف أمنية كبيرة، وعموماً، تسعى الدول خارج المنطقة بشكل متزايد إلى إقامة روابط اقتصادية وعسكرية مع دول البحر الأحمر، ولا سيما تلك التي تسيطر على أكثر المواقع حيويةً من الناحية الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، تنتقل روسيا والصين إلى العمل في عدة موانئ في البحر الأحمر، علماً بأن بكين أنشأت إحدى قواعدها العسكرية الخارجية المحدودة أساساً في جيبوتي، لكن واشنطن مقيّدة بسبب الخط الذي يفصل مجالات مسؤولية الجيش الأمريكي على طول البحر الأحمر بين "القيادة المركزية الأمريكية" و"القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا" ("أفريكوم")، ونظراً إلى الوقائع الجغرافية، ستبقى هذه الخطوط قائمة دائماً، لكن يجب رسمها بطريقة تعرّض أقل عدد ممكن من العوائق أمام العمل في مجالات مسؤولية منفصلة.

المطلب الثالث: باب المندب وتأثير على دول البحر الأحمر والأمن العالمي

تبرز أهمية مضيق باب المندب لتحكمه بحركة النقل والتجارة الإقليمية والدولية، وخطوط الملاحة البحرية من شرق آسيا إلى المنطقة العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويمثل اليمن البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويُعدُّ باب المندب العلامة الفارقة في جغرافية اليمن، كونه يعتبر من أهم المضائق في العالم، فتمرّ خلاله "ما مقداره: (38%) من النفط المستورد من قبل أمريكا و(60%) من نفط أوروبا (العتابي،2008، 226).

أو "ما قدره ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، أيّ بما نسبته: (4) بالمئة من الطلب العالمي على النفط، وتمرّ عبره إحدى وعشرون ألف سفينة سنوياً، أي أن الشحنات التجارية التي تمرّ عبر الممر تعادل عشرة بالمئة من الشحنات التجارية العالمية.

ما يجعل الاهتمام بأمنه واستقراره مسألة لا تعني اليمن ودول الخليج فحسب، وإنما العالم بأسره، وخصوصًا من يطمح لزعامة وقيادة العالم أو المشاركة في القيادة، ذلك أنه لابدّ من التواجد في النقاط الحساسة في العالم للقدرة على التحكّم بما يجري فيه، ولتوسيع نفوذها لضمان أمنها القومي، وبالتالي باتت السيطرة على مضيق باب المندب حاجة استراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وكذلك لدى القوى العالمية الكبرى الصاعدة وفي مُقدمتها الصين وروسيا، ومن هنا نفهم أبعاد الصراع الدولي على التواجد بالقرب من مضيق باب المندب، فكل من "الأميركيين والصينيين والألمان والفرنسيين والقطريين والإماراتيين والسعوديين واليابانيين والإيطاليين جميعهم لديهم شكل من أشكال الوجود العسكري بالقرب من باب المندب"، ففي جيبوتي وحدها يرتفع عدد القوات العسكرية الأجنبية في تلك البلاد المرفئية الصغيرة إلى: (خمسة) بعد انضمام الصين إلى فرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة، فيما أعربت الهند والمملكة العربية السعودية أيضاً عن اهتمامها بتأسيس قواعد لها في تلك البلاد، فيما لمحت روسيا إلى فكرة حضور استراتيجي لها في القرن الأفريقي. (فيرتين، 2019)

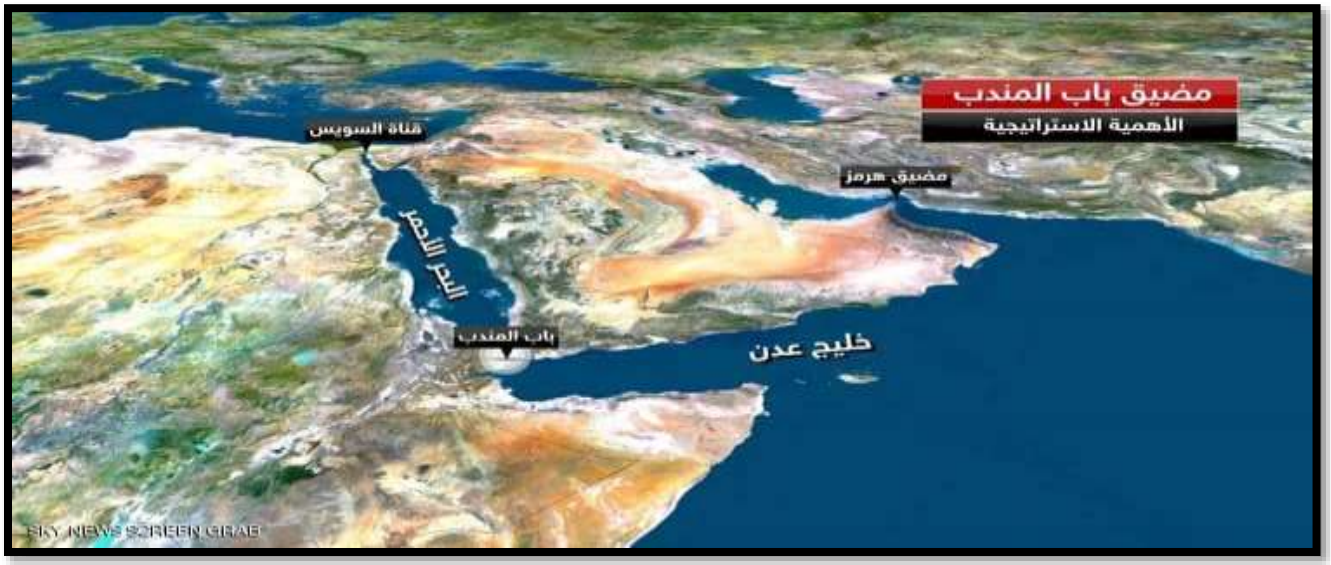

مضيق باب المندب وخليج عدن الاستراتيجي.

ونظراً للموقع الاستراتيجي للبحر الأحمر والبحر العربي وخاصة في مضيق باب المندب بدأ الاهتمام يتحول إلى منطقة جنوب البحر الأحمر وزاد الاهتمام أكثر خلال اجتماعات جامعة الدول العربية، مع إبداء كل من الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عدن (اليمن الجنوبي) مخاوف بشأن أنشطة الكيان الإسرائيلي في البحر الأحمر، وفي سبتمبر/ أيلول 1970م، قدمت بعض الجهات العربية تتخذ من القاهرة مقراً لها لتقدم تقارير استخباراتية إلى وزارة الخارجية المصرية حول الأنشطة الإسرائيلية في الممر البحري

والملاحظ أن الكيان الإسرائيلي يعتبر البحر الأحمر مياه دولية ليس للعرب حق في السيطرة عليه، ولهذا السبب ناهض أي جهود لتصنيف البحر الأحمر كـــ "بحر عربي"، واتبع استراتيجية تقوم على دعم الدول غير العربية المجاورة، ففي أوائل السبعينيات، زار رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المحتل حاييم بارليف إثيوبيا لبدء محادثات تهدف إلى تأمين فرصة لإسرائيل للوصول إلى الجزر الواقعة على البحر الأحمر – حالب ودهلك وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى والدار عيل التي كانت تخضع وقتها للسيطرة الإثيوبية، وشرعت إسرائيل لاحقا في تدريب القوات البحرية الإثيوبية، ومدها بزوارق دورية وزوارق صواريخ وشبكة رادار أقيمت عند مدخل البحر الأحمر، وفي مارس/ آذار 1973م، كشفت مجلة "تايم" عن إرسال إسرائيل وحدات كوماندوز لاحتلال جزيرة زقر المهجورة، وإنشاء محطة راديو ورادار عليها، ولم يلبث أن ألقى الواقع الجيوسياسي بظلاله ليزيد الوضع تعقيداً، مع اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م التي تسببت في قطع علاقات إسرائيل الوثيقة مع طهران، وبالتالي خسارة الشريان الرئيسي لمعظم إمدادات إسرائيل النفطية التي كان يتم شحنها عبر البحر الأحمر مما أوجد تنافساً جديدا في منطقة غرب آسيا.

ويعتبر مضيق باب المندب أحد أهم الممرات البحرية الدولية، لما له من ميزة في الربط بين الجانبين الشرقي والغربي للعالم، ولحجم التجارة الدولية وحركة نقل النفط عبره، ووفقاً لإحدى الدراسات فإن مضيق باب المندب يكتسي أهمية قصوى مقارنة ببقية الممرات المائية الدولية، باعتباره نقطة التقاء حاسمة لحركة التجارة الدولية، فمعظم التجارة ما بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والصين واليابان والهند وبقية آسيا من جهة أخرى تمر عبر المضيق، كما أنه يعتبر ممراً رئيسياً لأكثر من 30 بالمائة من حركة النفط العالمية خاصة من الخليج العربي وإيران، وقد ازدادت أهميته بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، وظهور أكبر مخزون للبترول في شبه الجزيرة العربية (الهلي، 113،2019).

وترتبط أهمية مضيق باب المندب الاستراتيجية بالعديد من الجوانب الجغرافية والسياسية، وتتأثر بها العديد من الكيانات السياسية في الوطن العربي والقارة الإفريقية، وتنبع هذه الأهمية من الصراع الذي يدور حول باب المندب، كون البحر الأحمر يشكل ممراً للناقلات النفطية والحربية والتجارية، إذ يعد قناة وصل من الناحية الاقتصادية والعسكرية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عن طريق قناة السويس، وهو بمثابة شريان النفط من الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا، كما أن المضيق يتحكم في مداخل ومخارج البحر المتوسط والخليج العربي (الزبيدي، 2020، 152).

ويحتل مضيق باب المندب المرتبة الثالثة عالمياً بعد مضيقي ملقا وهرمز، حيث يمر عبره يومياً ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، وتمثل 4 بالمائة من الطلب العالمي على النفط، كما تمر عبره 21 ألف سفينة سنوياً، أي أن الشحنات

التجارية التي تمر عبره تعادل 10 بالمائة من الشحنات التجارية العالمية (بوعزة، 2021، 780)

وتكمن أهميته العسكرية في كونه يمثل منطقة الاختناق الجنوبية للبحر الأحمر ويوفر ميزة الدفاع عن المدخل الجنوبي للبحر، من نقاط حصينة تقع إما على الشواطئ المرتفعة المحمية طبيعياً، أو فوق جزيرة بريم التي تعترضه، إذ يمكن إقامة نقاط الرصد والمراقبة ومحطات الرادار أو إقامة القواعد العسكرية، لما يوفره الوضع الجغرافي لمضيق باب المندب (الزبيدي، 2020، 152).

ففي الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على العرب سنة 1967م (وتعرف باسم نكسة 1967م)، طلبت إسرائيل من حليفتها بريطانيا الإبقاء على قوات عسكرية في جزيرة بريم الاستراتيجية بهدف إبقاء السيطرة على مضيق باب المندب، وأما في حرب أكتوبر 1973م فقد تم إغلاق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية بتنسيق يمني مصري (العتابي،2008، 209).

المطلب الثاني-الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لموقع اليمن:

ونظراً للأهمية الاستراتيجية للموقع اليمني الذي جعله محطّ الأنظار الإقليمية والدولية، ومؤدّياً دورًا كبيرًا في الصراعات الاقليمية، والتنافس الدولي في المنطقة وخاصة مع دول الجوار ممثلة بالمملكة العربية السعودية، سواء لجهة سعي الدول الكبرى للحصول على قواعد عسكرية في منطقة باب المندب أو إحدى الجزر اليمنية في البحر الأحمر أو في خليج عدن وبحر العرب، لضمان سلامة تجارتها وخطوط ملاحتها البحرية، أو لجهة مدّ نفوذها في المنطقة باعتبار أن التواجد في هذه المنطقة الاستراتيجية حيوي وأساسي للدول الطامحة في قيادة وزعامة العالم كما سبق وذكرنا، لما تمثّله هذه المنطقة من أهمية اقتصادية وسياسية وأمنيّة على المستوى الدولي.

ونلاحظ كيف فرض هذا الموقع الحسّاس على السياسة الخارجية اليمنية الكثير من المعطيات والمواقف، وألزمها ببعض الاتجاهات السياسيّة الإقليمية والدولية، كما أدّى إلى تدخّل الدول الأخرى في شؤون اليمن الداخلية على قاعدة أنّ استقرار اليمن من استقرار منطقة شبه الجزيرة العربية، ومنطقة القرن الإفريقي، وبالتالي يصحّ بشكل جلّي على الحالة اليمنية ما يتحدّث عنها خبراء الجغرافيا السياسيّة والجيوبولتيك من ناحية تأثير الخصائص الجغرافية في تشكيل السياسة الخارجية للدولة، ويصح أن يكون اليمن مثالًا واضحًا عن كيفية تأثير الجغرافيا على القرار السياسي، وقد تجلّى ذلك في ناحيتين:

الأولى: إيجابيّة: لصالح اليمن وأتاحت له فرصًا وايجابيات كبيرة (بغض النظر عما إذا استفاد اليمن من هذه الفرص أم لم يستفد) ورسمت الكثير من المعادلات السياسية والاقتصادية لخارطة البحر الأحمر.

الثانية: سلبية: رتّبت عليه أعباء وتحديات كانت ثقيلة وذات تكاليف كبيرة سببت له الكثير من المشاكل، نظراً لانعكاس الموقع الاستراتيجي وتداعياته الأمنية والسياسية.

وأتاح الموقع الجغرافي لليمن دوراً ريادياً ومبادراً في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن حيث سعى اليمن إلى صياغة رؤية شمولية للأمن في المنطقة، وحل المشاكل بين الدول المتشاطئة والدول الأخرى ذات الصلة، حرصًا على عدم تدويل أزمات المنطقة ومنعًا للتدخلات الدولية في شؤونها.

- **مؤتمر دول البحر الأحمر في عام 1977م:**

في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي دعا دول البحر الأحمر لحضور مؤتمر قمة: محافظة (تعز) في عام 1977م لمناقشة القضايا الأمنية، مع من لحقه من مؤتمرات ولقاءات وصولًا إلى اجتماع قمّة العاصمة: (صنعاء) بتاريخ 2 تشرين ثان 2002م المتعلق بجنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي الذي ضم اليمن والسودان وأثيوبيا (العتابي، 2008، 225).

ثم عقدت القمّة الثانية بالعاصمة الأثيوبية: (أديس أبابا) في كانون أول 2003م، ووقع فيها رؤساء السودان وأثيوبيا واليمن على اتفاقية إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، وهو تجمع "يدعو ميثاقه التأسيسي إلى انضمام دول جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي إليه، حيث يشمل خمس دول هي اليمن، والسودان، وأثيوبيا، والصومال، وجيبوتي

(الشرعبي،2009) وكان لليمن الكثير من الجهود والمصالحات على دول البحر الأحمر، أهمها: وساطته لحل الخلافات بين أثيوبيا وأريتريا، أو مقترحاته في إنهاء الصراع الداخلي في الصومال، هذه المساهمات كانت نتيجة المخاوف التي استشعرها اليمن من توتر منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وبالتالي المخاوف من ازياد العسكرة الأجنبية عبر تواجد الأساطيل البحرية الدولية وفرض أمر واقع على المنطقة لا يراعي مصالح دولها، بحيث تكون المنطقة برمتها عرضة مباشرة للإملاءات والسيناريوهات القادمة من الدول النافذة والتي قد تصل إلى حدود الانتقاص من سيادة الدول على جزرها البحرية تحت حجج عدم قدرتها على بسط الأمن وحماية حركة النقل وحفظ مصالح القوى الكبرى، وهذا الأمر يعني بالمقابل تراجع حضور وفاعلية وتأثير هذه الدول لصالح القوى الكبرى الإقليمية، وخاصة تأثيرات وتحركات المملكة العربية السعودية في اليمن والحدّ من تدخلاتها السياسية والأمنية.

(1) خارطة توضح الدول المطلة على البحر الأحمر.

ومنذ اندلاع العدوان الأمريكي السعودي على اليمن عام 2015م، أصبح البحر الأحمر والممرات البحرية الأخرى في الخليج العربي مواقع للتنافس المتزايد بين الكيان الإسرائيلي والتحالف الذي تقوده السعودية وحلفاؤها الغربيون من جهة، وإيران وحلفاؤهم من جهة أخرى، وفي عام 2018م، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو علناً عن عزم الكيان الانضمام إلى أي تحالف دولي لمنع إيران من تعطيل ممرات الملاحة في البحر الأحمر وقد شكل توقيع "اتفاقيات أبراهام" في 2020م دفعة لهذه السياسة الإسرائيلية الرامية إلى مواجهة هذه الأنشطة المزعومة والتي تتخذها شمعة لفرض مؤامراتها وخططها على الشعوب والدول العربية وخاصة دول البحر الأحمر.

ومقتضى التضامن الدولي هو التخلي عن بعض مقومات السيادة للدول والشعوب للحصول على مصالح الدول الكبرى مما يتنافى مع القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وأن التدخلات الخارجية والتي لا غطاء شرعي لها هي عبارة عن انتهاكات واضحة وصريحة للحصول على مكاسب تضمن مصالح القوى الاستعمارية.

والملاحظ من خلال خطابات السيد عبد الملك بن بدر الدين الحوثي الأسبوعية في ظل معركة الجهاد المقدس والفتح الموعود أن موقف اليمن مبدئي ومساند لفلسطين وهو في خضم المعركة، وأن العمليات العسكرية في البحر الأحمر والعربي لها تأثير كبير من الناحية الأمنية والاقتصادية على العدو، وأن هذه العمليات لن تتوقف حتى يتوقف العدوان على غزة ويصل إليها المساعدات والمعونات الكافية لها.

والموقف الصارم للقيادة اليمنية أظهر النفاق الدولي والعالمي فيما يسمى بالتضامن العالمي والتحالفات الدولية لحماية السلم والأمن الدوليين، وأظهر مجلس الأمن الدولي بأنه شريك حقيقي للدول الاستعمارية والاستكباريه التي تريد السيطرة الكاملة على المقدرات والمقومات الطبيعية للبلدان كون أن الدول الكبرى ومجلس الأمن لم يحترم سيادة الدول الوطنية ولا كرامة الإنسان ولا التضامن وأن معركة طوفان الأقصى وقطاع غزة الدليل الشاهد على كل هذه الجرائم والمجازر والانتهاكات اليومية بحق الأطفال والنساء والمدنيين، وكيف أن العالم ينظر إلى هذه المعركة بأنها عبارة عن صراع ، وأنه لا يمكن الوقوف بوجه أمريكا وبريطانيا، وأن الموقف الصامت هو الأسلم للشعوب، وهذا ما يعتبره الشعب اليمني والقيادة اليمنية ظلماً ، وأنه لا ينسجم مع القيم القرآنية ولا حتى الفطرة الإنسانية ، وأنه لا بد من موقف مشرف مع القضية الفلسطينية وأن نكون معهم بجميع قدراتنا وإمكانياتنا.

وفيما يتعلق بالمفارقات السياسية والأمنية والعسكرية أو على قاعدة التعامل بالمثل ورغم أننا نعيش حالة العدوان الثلاثي الأمريكي البريطاني والإسرائيلي ولازال الحصار على الشعب اليمني مستمرا، وكيف أن دول العدوان أقاموا تحالفات إقليمية ودولية لضرب الشعب اليمني وحصاره وتجويعه ورغم كل ذلك فشلوا وانهزموا، وفي أحقية حصار الكيان الصهيوني وهو يعتدي على الفلسطينيين منذ عشرات السنين فكيف لهم بأحقية التحالفات العسكرية ضد الشعوب الحرة والمستقلة ولا يحق لنا بتحالف محور الجهاد والمقاومة لحماية غزة؟ هذه من المفارقات غير المنطقية وغير العادلة والتي لابد لنا من الوعي الحقيقي، وأننا أحق من غيرنا بهذه التحالفات لحماية فلسطين من أيدي الغاصبين والمستكبرين.

المطلب الثالث-منطلقات ومبررات الموقف اليمني تجاه دعم ومساندة القضية الفلسطينية.

لم يكتفِ اليمن الذي التحم بمعركة "طوفان الأقصى"، في 18 تشرين الأوّل/أكتوبر، حين وصف معهد "الأمن القومي" الإسرائيلي الهجوم الذي استهدف "إسرائيل" بـ "الأكثر أهمية" بمعادلة الردع هذه التي طالت الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى رأسها استهدافه لأم الرشراش (إيلات)، بل كان اللافت ما أطلقه قائد أنصار الله، السيد عبدالملك بن بدر الدين الحوثي ، بإدخاله معادلة البحر لردع الاحتلال وإجباره على إيقاف عدوانه على غزة، ووضع السيد القائد عبدالملك بن بدر الدين الحوثي كلّ السفن الإسرائيلية، تحديداً عند باب المندب (المنفذ البحري الأهم للكيان) والبحر الأحمر، وما يحاذي المياه الإقليمية اليمنية،

ضمن بنك الأهداف اليمنية، مؤكداً "سنبحث حتى نتحقّق من السفن التي هي تابعةٌ له، ولن نتوانى عن استهدافها"، والتي "لا تجرؤ أن ترفع العلم الإسرائيلي"، والموقف هو تنفيذ لما يؤمن به الشعب اليمني، وأنّ "ارتباطنا بالأخوة الفلسطينيين هو ارتباط المصير"، وهذا يؤكده الانسجام الشعبي الكبير مع هذا الموقف، لأن الشعب اليمني مستعد لاتخاذ مواقف كبيرة وأن يُضحي ويتحمّل التبعات مهما كانت، وهذا ما أدى إلى وضع التحديات والمواقف لدى الدول الكبرى تتغير، وأن تُعيد تصوراتها الخاطئة في موضوع البحر الأحمر، وأن قوى محور الجهاد والمقاومة وفي مقدمتها اليمن أصبح لها الحق الكامل في المياه الإقليمية وأن تتخذ القرارات السيادية المناسبة مع تطلعات الشعب لأن الشعب هو الشرعية الأولى في الدولة .

وأما ما قالت به وكالة "أسوشييتد برس" الأمريكية أنّ القوات المسلّحة اليمنية تؤكد بذلك القدرات العسكرية والصاروخية التي تمتلكها وترسل رسالة مفادها "يمكننا أن نضرب إسرائيل"، هي حقائق لابد للإدارة الأمريكية والدول الأوروبية حليفة الكيان أن تفهمها بشكل دقيق، وأنّ الضربات على إسرائيل لن تؤدي إلا إلى زيادة جرأة اليمنيين"، وأن الصاروخ اليمني الموجّه نحو جنوبي فلسطين المحتلّة يتجاوز الـ 2000 كيلو متر، وهنا تعترف الوكالة، على لسان خبراء الأسلحة، بالترسانة العسكرية التي بنتها القوات المسلّحة اليمنية على مدار سنوات، أنها "تمتلك صواريخ باليستية طويلة المدى، وصواريخ كروز أصغر حجماً، وطائرات انقضاضية من دون طيار، وكلها قادرة على الوصول إلى جنوبيّ إسرائيل".

وأما ما قاله الباحث في "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية"، فابيان هينز، فقد لفت للوكالة إلى أنّ "الطريقة الوحيدة للتغلّب على أنظمة الدفاع الإسرائيلية هي إغراقها بأعداد كبيرة من الصواريخ، لكن لا يمكنك فعل ذلك حقاً على مسافة تزيد عن 1600 كيلومتر"، مشدداً على أنّ "الهجمات على الأهداف الأقرب وسفن الشحن ستكون أكثر فعالية"، وهذا يعيدنا إلى تهديدات قائد الثورة اليمنية السيد عبدالملك بن بدر الدين الحوثي، والملاحظ أن الولايات المتحدّة تحاول "احتواءه" على طريقتها التي أثبتت فشلها في العديد من ملفات المنطقة، في هذا الإطار نلحظ من خلال تصريحات القادة في الحكومة اليمنية أنّ الإدارة الأميركية أرسلت إلى القيادة اليمنية رسائل ترهيب و"ترغيب"، مفادها أنّ اليمن حالياً يحتاج إلى المساعدات وإلى فتح المنافذ، و"ضمان عدم توسيع العدوان"، ضمن سياسة "العصا والجزرة"، لكنّ السيد عبد الملك بن بدر الدين الحوثي أجاب بوضوح عندما قال "إنّنا لسنا من نتقبّل أوامركم (ناصر،2023)

وأدى ذلك الإغلاق إلى حرمان الكيان الصهيوني من مادة استراتيجية مهمة، هي النفط الذي كان ينقل من إيران إلى ميناء أم الرشراش (إيلات)، وحرمانه أيضاً من الاتصال بشرق إفريقيا وجنوبها وجنوب شرق آسيا، مما سبب له أضرارا اقتصادية كبيرة (الزبيدي، 2020، 178). وكان ذلك أحد أسباب الانتصار المصري العربي على الكيان الإسرائيلي في تلك الحرب، وبعدها زادت آثار

رابعاً: منطلقات ومبررات الموقف اليمني (قيادة وشعبا):

ينطلق الموقف اليمني من كونه موقفاً دينياً وأخلاقياً وإنسانياً، ينطلق من الثقافة القرآنية، التي تُشكِّل الهوية الإيمانية الحقيقية للشعب اليمني وقيادته، وهو موقف سجله الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه في البدايات الأولى للمشروع القرآني، حين قال وهو يتحدث عن أمريكا : " أمريكا التي ترونها عصًا غليظة، هذه هي التي تجعلكم تضطربون وترتعد فرائصكم أمام مبعوث صغير من أمريكا أو من أي بلد من تلك البلدان التي ترونها كبيرة، إن رؤية القرآن، إن وراء القرآن من نزَّل القرآن، القوي العزيز، القادر القاهر، هو الذي يريد أن يجعل أولياءه ينظرون إلى أولئك الذين تسمونهم [عصًا غليظة] أنهم ضعفاء {فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا} (النساء: من الآية76) {إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} (آل عمران، آية175) هل هذه عصا غليظة، أم أن هذه قشة؟! هذه في الواقع قشة، وليست عصًا غليظة (من ملزمة دروس من هدي القرآن. دروس من وحي عاشوراء. ألقاها السيد / حسين بدرالدين الحوثي بتاريخ: 10 محرم 1423هـ الموافق: 2002/3/23م).

موقف سياسي وعسكري وشعبي، تتوحد فيه القيادة والمؤسسات الرسمية والقوات المسلحة والأمن وجماهير الشعب، بمعنى أنه يتم تنفيذه بكافة الوسائل السياسية والعسكرية والشعبية، ففي الوقت الذي يحدد فيه القائد معالمه واتجاهاته الرئيسية، تتحرك القوات المسلحة بتشكيلاتها البحرية والجوية، فتنفذ العمليات القتالية النوعية في محيط البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن وباب المندب من جانب، ومن جانب آخر تُطلق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة إلى عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومع توجيهات القائد والتحرك العسكري، تتفاعل جميع مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني، فتقيم الفعاليات والمهرجانات والمعارض وتصدر البيانات والتصريحات المؤيدة والمساندة للموقف اليمني.

والالتفاف الشعبي حول موقف القيادة في الوقوف والمساندة الكاملة مع القضية الفلسطينية وتقديم كامل الدعم وتجاوز الصعوبات والمعضلات وأن تبقى فلسطين هي القضية المركزية رغم كل جراحات ومعاناة الشعب اليمني والضغوطات الكبرى عليه إلا أنه لا زال متمسكاً بالقضية ومقدماً كل ألوان الدعم لها، وتنطلق جماهير الشعب إلى مراكز الإعداد والتأهيل

والتدريب، لتثبت استعدادها وجهوزيتها الكاملة للمشاركة في معركة طويلة لمواجهة الصلف الصهيوني المدعوم أمريكياً وبريطانياً، كما تُعبّر هذه الجماهير عن موقفها من خلال المسيرات المليونية الأسبوعية التي تشهدها جميع المحافظات في زخم شعبي متصاعد ومستمر، وكشف الأطماع الدولية وخاصة الأمريكية والبريطانية على البحر الأحمر وتقديم الحماية الكاملة للعدو الصهيوني من خلال تأمين كل السفن الإسرائيلية، وتقديم كامل الخدمات لها، وهذا ما جعل الموقف اليمني ينظر إلى خطورة السيطرة الكاملة على البحر الأحمر، وأنه لابدّ من ترسيخ السيادة على المياه اليمنية وعدم السماح للدول الاستكبارية الحامية للكيان الإسرائيلي أن تكون المسيطرة والمتحكمة على البحر الأحمر.

نتائج البحث:

بعد انتهاء هذا البحث نخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: أن مفهوم السيادة يعني السلطة العليا والمطلقة التي تنفرد بها الدولة وحدها والتي تفترض وجود دولة حرة مستقلة تمارس سلطتها على أرضها. وهي مفهوم هام في بناء الدول ونسيجها السياسي الذي يقوم على احترام القوانين والمبادئ الثابتة التي تعمل على حماية الوطن من التدخلات الخارجية.

ثانياً: أن السيادة مجموعة من الشروط اللازمة لتحقيقها فالسيادة شرط لاكتمال مفهوم الدولة، وانعدام السيادة يعني تدخل دول أخرى في تقرير مصير تلك الدول ومصير شعوبها.

ثالثاً: أن اليمن يمكن أن يلعب دورًا هامًا في تحديد مسار الخارطة الجديدة لدول البحر الأحمر من خلال ترسيخ سيادة المياه الإقليمية. لإن إعادة السيادة لدول البحر الأحمر ورسم الخارطة الجديدة لها تعدّ من الأمور والقضايا المتحققة في هذا الزمن كونها من الحقوق الطبيعية لها بأن تقرر مصيرها، وتحدد مسارها، وترسم مستقبلها دون تدخل للقوى الإقليمية والدولية التي لازالت تخدم الكيان الإسرائيلي، وتدعمه بشكل كامل، وترسل له المساعدات والإمكانيات العسكرية والمالية، وهذا ما يجعلنا نُعيد القراءة مرة أخرى بأن لا نكون في مسار دول الاستعمار التي نهبت الثروات والخيرات لدى دول المنطقة، والمعادلة التي قدمتها اليمن كسرت كل التوقعات والتصورات والمخاوف لدى الأنظمة والشعوب وجعلت القضايا السيادية من أولويات الشعوب في حق المصير.

رابعاً: أن الموقف اليمني السياسي والعسكري والشعبي قد انطلق من مجموعة من المنطلقات والمبررات التي من أهمها الموقف الديني والأخلاقي والإنساني؛ لذلك معركة البحر الأحمر ستغير الكثير من المعادلات الإقليمية والدولية وستجعل من اليمن أيقونة ورمزاً سيادياً يُحتذى به لدى الدول والشعوب وهذه حقائق أثبتها الواقع وتجلت من خلال المواقف الصادقة والقيم الإنسانية والإسلامية التي اتخذتها القيادة اليمنية في الدفاع عن الحق، وفي ثبات موقفها الصارم مع القضية الفلسطينية كونها القضية المركزية والأولى لدى الشعب اليمني ولعل عملية طوفان الأقصى ارجعت القضية إلى موقعها الصحيح وأثبتت لدى الشعوب العربية والشريفة أن هذه القضية لا يمكن أن تنسى أو تسقط بالتقادم وأن الشعوب لازالت تملك ضميراً حياً لرفض الهيمنة والاحتلال من دول الاستكبار والاستعمار العالمي.

خامساً: عملية طوفان الأقصى قدمت نموذجاً ثورياً أثبت للعالم أحقية القضية وأظهرت الصورة الحقيقية للأنظمة والدول الكبرى والمنظمات العالمية التي تدعي أنها في خدمة الشعوب وفي مسار الأمن والسلم الدولي، وهذا ما جعل الوعي لدى المجتمعات يزيد بشكل كبير، ويؤكد الحقائق والثوابت بأن القضية المحقة لا تموت وأن فلسطين هي قضية الأمة، وهذا ما جعل من معركة البحر الأحمر إسناداً حقيقياً وموقفاً عملياً يؤكد أن اليمن مهما كانت التحديات والصعوبات ورغم كل الجراحات أنه سيكون مع فلسطين قيادة وشعباً.

قائمة المراجع والمصادر:

- الزبيدي، كريم مطر. (2020). **مضيق باب المندب في الصراعات الدولية**. مجلة متون، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر،11(3).
- بو عزة، عبد القدوس. (2021). **دور الأطماع الإقليمية في النزاع اليمني**-مجلة المعيار، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 25(59).
- التومي، خالد. (2009/12/4). **السيادة الوطنية وتحولات العلاقات الدولية الراهنة**، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، مصر. https://eipss-eg.org/.
- حلاوة، ليلى،(2005). **السيادة جدلية الدولة والعولمة**، مجلة السياسة، العدد: 6، مصر
- ريكور، بول.(2014). التاريخ والحقيقة. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- الصغير، عبد العزيز. (2015). **الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقه الإسلامي**. ط: 1، المركز القومي للإصدارات القانونية.
- العتابي، عبد الزهرة شلش(2008) **الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب**، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة المستنصرية، ملحق العدد 52
- عقل، جهاد نصري.(د.ت). **السيادة القومية وسيادة الدولة**
- كانط، إيمانويل (1967). **مشروع للسلام الدائم**. ط.2، ترجمة: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية.
- مجلة عالم المعرفة. (1995). جيران في عالم واحد: نصّ تقرير "إدارة شؤون المجتمع العالمي"، ترجمة: مجموعة من المترجمين، مجلة عالم المعرفة، العدد: 201
- مركز أبعاد للدراسات. (أغسطس 2023). **أبعاد الوجود العسكري الأمريكي في البحر الأحمر والخليج**
- الهلي، عبد القادر (2019). **مضيق باب المندب بين الأهمية الاستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات الأمنية**، مجلة آفاق علمية، 11(3).
- جون أوستن:(John Austin) ولد عام 1790، في إنجلترا؛

حيث يُعتبر من أشهر الفلاسفة عبر التاريخ، وكان أستاذاً لفلسفة القانون بجامعة لندن في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- جان بودان (Jean Bodin): من مواليد 1530 في أنجيه ووفيات 1596م، هو فيلسوف فرنسي يعتبر صاحب نظرية السيادة ومن فلاسفة المذهب التجاري وهو قانوني وفيلسوف سياسي فرنسي، عضو برلمان باريس، وأستاذ القانون في تولوز، واشتهر لنظريته عن السيادة.
- وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكيّة. (1776).

المواقع الإلكترونية:

- الأشول، عمار. (مايو/2021). **اليمن ولعنة الجغرافيا**: باب المندب يتنازعه الكبار، مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط تاريخ الدخول: 12/مارس/2024 https://carnegie-mec.org/sada/84548 :.
- الذهب، علي. (أكتوبر/2022). **التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وتداعياته**، الجزيرة نت تاريخ الدخول: 15/مارس/2024، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5484 :.
- سي إن إن عربية. (يناير/2020). توقيع ميثاق مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، سي إن إن عربية. **https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/01/06/saudi-arabic-arab-and-african-council-red-sea-and-gulf-aden** :
- الشرعبي، أحمد. **(4/مارس/2009). جنوب البحر الأحمر خاصرة اليمن الرخوة**، صحيفة الاتحاد الإماراتية، تاريخ دخول: 13 /يناير/2024، https://www.alyaum.com/.
- عبدالحليم. أميرة.(يناير/ 2018)**القواعد العسكرية في البحر الأحمر**. تغير موازين القوى، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية https://acpss.ahram.org.eg/News/16525.aspx،. :
- فيرتين، زاكز (12/يناير/2019). **منافسات البحر الأحمر**: الخليج والقرن الأفريقي وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة، مقالة في مركز بروكنجز، الدوحة. https://www.brookings. تاريخ الدخول: 9/فبراير/2024.
- موقع قناة العالم. (13/مارس/2015). **أهمية الموقع الإستراتيجي لليمن في الصراع الدولي**، موقع قناة العالم.، https://www.alalamtv.net. تاريخ الدخول(10/يناير/2024).
- ناصر، مروة.(16 /12/ 2023). **طوفان الأقصى من غزة إلى باب المندب**، أي معادلة فرضتها اليمن، موقع الميادين، تاريخ الدخول: 25/مارس/2024 ، https://www.almayadeen.net/.
- نقولا، ليلى.(2/فبراير/2024). **الصراع في البحر الأحمر والسعي للهيمنة العالمية**، موقع الميادين نت25/مارس/2024. https://www.almayadeen.net/articles.
- وحدة التحليل العسكري. (أغسطس/2023) أبعاد الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في البحر الأحمر. (مركز أبعاد للدراسات والبحوث- **https://abaadstudies.org/news** .
- يور ونيوز. (مارس/2023). السعودية وإيران :**التداعيات الإقليمية والدولية لاتفاق استئناف العلاقات**. تاريخ الدخول: 22/مايو/2024. https://arabic.euronews.com/2023/03/10/saudia-arabia-iran-agreement-diplomacy-china-yemen-syria.
- موقع sky news، https://www.skynewsarabia.com/.
- موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/. تاريخ دخول الموقع 2024/1/14م
www.ssnb@info.com
https://www.un.org.
59965.html تاريخ الدخول (22/مايو/2024)